المؤتمر العلمي الثالث عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

7 – 8 ديسمبر / كانون أول 2012

جدلية السلطة والثروة وسياسات التوزيع في الوطن العربي

المحور الثاني– الأبعاد الدولية

بحث بعنوان:

العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

عميد كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

المقدمة – مفهوم العولمة: 3
أولاً – العولمة الاقتصادية: 6
ثانياً – ملامح العولمة الاقتصادية: 8
يمكننا تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية كما يلي: 9
ثالثاً – العولمة الاقتصادية والوطن العربي: 14
رابعاً – أهم نتائج وتداعيات العولمة الاقتصادية في اقتصاديات الدول العربية:.....15
– أوضاع الدول العربية في ظل العولمة:.....17
خامساً – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصادات الدول العربية: ..19
1 – العولمة الاقتصادية في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة:...21
2 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد دولة الكويت: 21
3 – العولمة الاقتصادية في اقتصاد المملكة العربية السعودية: ..22
4 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد دولة قطر:.....23
5 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية الجزائرية: ...23
6 – أثر العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الليبي:.....23
7 – العولمة الاقتصادية في اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية:..23
8 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية اللبنانية:.....24
9 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد المملكة المغربية:.....24
10 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية التونسية: ..25
11 – العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية العربية السورية:25
سادساً – كيف تواجه الدول العربية العولمة الاقتصادية: 25

العولمة الاقتصادية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

بكل وضوح أصبحت (برغماتية العولمة) هي القوى الخفية التي تتحكم بالعالم، القوى الخفية التي أشار إليها برتراندرسل بقوله: (ونحن نعاني من القوى غير الشخصية العظمى التي تسيطر على حياتنا اليومية، فتسبب بقاءنا عبيداً للظروف ولو أننا لم نعد عبيداً بحكم القانون)، فكيف حدث ذلك؟ بعد أن أصبح «من تعرف» أهم من «ماذا تعرف» لتوافر المعرفة بأدق الأمور للكل اليوم، ومن عكس فلسفة هذا المناخ لأول مرة وعرف به؟ [1]

المقدمة – مفهوم العولمة:

أصبحت العولمة (Globalization) من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة. وقد تم تعريف العولمة على أنها: إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. وأضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام. وتعاظم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

(ومن الواضح والجدير بالإشارة معاً أن هذا المصطلح شاع في الوطن العربي وذاع وانتشر في الخطاب السياسي والاقتصادي وفي وسائل الإعلام المختلفة، شأن الكثير من المصطلحات الغربية . الأوروبية والأمريكية . الأكثر انتشاراً وتأثيراً على مجمل النشاط السياسي العالمي. مثلما شاع مصطلح **الخصخصة** في السنوات الأخيرة أيضاً وترافق معه، وراح كل متحدث أو كاتب في شأن من الشؤون الاقتصادية يطلقه في معرض الإشارة إلى عملية تحويل مشاريع القطاع العام والمنشآت الاقتصادية التابعة لدولة ما من دول العالم الراهن إلى شركات خاصة يديرها أفراد من أبناء هذه الدولة نفسها أو من يشاركهم في إدارتها من خارجها). [2]

---

[1] – أنظر، الدكتور يحيى هاني نصري، الفلسفة الأمريكية والعولمة – سيطرة البراغماتية، آفاق المعرفة، 2010.

[2] – عبد المطلب محمود، العولمة وثقافة الطفل العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18 – 21 كانون الثاني 1997، ص 662.

ثمة فارق بين مصطلح **العالمية** (International) ومصطلح **العولمة** Globalization التي نحن بصدد الحديث عنها. لذلك لابد من التفريق بين العالمية والعولمة. لقد استخدمت مفردات متعددة للتعبير عن **العولمة** أو.. معنى مدان لها قريب منها. على أن الكلمة الأكثر شيوعاً واستخداماً في هذا المجال Globalization وقد أخذت من كلمة Globe ومعناها: الكرة . الكرة الأرضية . الكرة الجغرافية، ولعل هذا هو الذي جعل بعضهم يترجمونها إلى الكونية.

حين انتشرت الحواسيب وصارت هي التي تتكلم مع الإنسان أو يتكلم معها الإنسان بدلاً من المحاضرة والكتاب والمجتمع، (سقطت سلطة الدولة، مثل سقوط سلطة إعلامها على الناس بالأقمار الصناعية، وسقوط سلطاتها على المصارف الدولية التي تقرر قيمة إنتاجها؛ أي سعر صرف عملاتها، فلم يبق سوى السقوط السياسي والحربي بسيطرة سياسة القطب البراغماتي الواحد على العالم، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فما هي هذه القوة التي انتقلت من التقديس الديني المسيحي إلى التقديس الأداتي، إلى البرغماتية الفلسفية التي تنتقل اليوم بالعولمة إلى كل منزل بالكون، دون أن يشعر سكانه بمناخها الاقتصادي الذي يطال لقمة عيشهم، قبل مناخها السياسي الذي يفرض نفسه على دولهم وهي صاغرة؟!). [3]

وهناك من استخدم كلمة Mundialization من اللفظة الفرنسية Monde وتقابل بالإنكليزية World Universe وثمة من استعمل مصطلحاً هو في الأصل سياسي:(**الشوملة**) وهي (الشمولية) ذاتها Totalitarianism. [4]

مهما يكن من أمر/ فإن كلمة **العولمة** هي الأكثر شيوعاً في العربية، وهي تتميز بخصائص بنيوية جديدة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية.

على المستوى السياسي، تقتضي العولمة الاعتراف بمحدودية النشاط السياسي على النطاق القومي في بلد محدد، وذلك بفعل العولمة كنظام شامل.

يقول محمد عابد الجابري: (إنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني إعمام نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك

---

[3] – الدكتور يحيى هاني نصري، الفلسفة الأمريكية والعولمة – سيطرة البراغماتية، آفاق المعرفة، 2010.

[4] – نصر الدين البحرة، مخاطر العولمة عل الأطفال وعلى ثقافة الأطفال، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18– 21 كانون الثاني 1997، ص 744.

الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله، وإنه طالما صدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم كله. مما يعني أن العولمة الثقافة التي راحت تصل إلى أي مكان كل مكان تقريباً على وجه كرتنا الأرضية عبر وسائل الإعلام التي تتحكم الولايات المتحدة بخمسة وستين بالمائة من مجموع المادة الإعلامية في العالم، ستقود بالنتيجة المتوخاة إلى قطع الصلة شيئاً فشيئاً بين الإنسان ومجتمعه ووطنه، والقفز فوق الوطن عبر صيغة **العولمة** هذه، وهذا ما يجب أن يرفضه العرب . ويجب أن يفعلوا . بل رفضه المثقفون الأوروبيون قبلهم انطلاقاً من فكرة تقول بتعارض **العولمة** مع التعددية الحضارية ومع صلة الإنسان بوطنه وضرورة توحد المجتمع الأوروبي ضد **العولمة** بصيغتها الأمريكية.) [5]

ويعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها:(التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية). [6] لماذا ابتعد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله عن المفهوم الدقيق للعولمة؟ والذي يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره بعمق لا بل هيمنة النمط الأمريكي سيما وهو يقر بأن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن. كما انه يربط بين نشأة العولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسية.

(ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم النظم المجتمعة عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تقاني أم من خلال الأزمة الايكولوجية؟

---

[5] – محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة نظام وإيديولوجيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 149.

[6] – إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق العدد 4 تموز/ آ ب 1997 ص 47.

وهل هي عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل أم انه لا تزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟ وهل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص، وبين المحلي والخارجي، وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟ [7]

إن جوهر عملية العولمة يتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي. وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسة وهي: البضائع، الخدمات، الأفراد، رأس المال، الأفكار، والمعلومات والمؤسسات). [8]

لكن العولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثانية: (إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي). [9]

أولاً – العولمة الاقتصادية:

العولمة على المستوى الاقتصادي تعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره بعمق لا بل هيمنة النمط الأمريكي سيما وهو يقر بأن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن. حيث تفترض العولمة الاقتصادية أن عمليات الإنتاج والمبادلات تجري على نطاق عالمي،

---

[7] – انظر دراسة أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزناو، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1997 نقلا" عن السيد يسن، مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228 شباط 1998، ص 7.

[8] – د. مصطفى محمد العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية، بحث منشور في مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، شتاء1998– 1999، ص ص304–318.

[9] – الأسبوع الأدبي، العدد رقم 602 الصادر بتاريخ 1998/3/14 ص 19.

بعيداً عن سيطرة الدولة القومية. بل: إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في الإطار السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها. [10]

تعني العولمة الاقتصادية نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال. [11]

وتتحول فيه قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعدية الجنسية والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بل تطابقاً بين جميع الدول ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها، [12]

ويذهب الاقتصادي المعروف، بول سويزي إلى أن العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية، مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، [13] ففي عالم معولم، ستنعدم الحدود ويزول التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية وستتزايد الاندماجات والاستحواذات والتحالفات بين المشاريع المتنافسة بحجة تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لكل منها ويعترف دعاة العولمة بأن عولمة الأعمال والتمويل ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية

---

[10] – فالح عبد الجبار، مجلة (النهج) العدد 46، ص 152.

[11] - International Monetary Fund, no 26 (Special Issue on the Fund) September 1994, p. 1.

[12] – William K. Tabb " Globalization is an Issue، the Power of Capital is the Issue Monthly Review, vole. 49 no. 2 June 1997, p .20.

[13] – عبد المنعم السيد علي العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي المستقبل العربي العدد 290 ص 45.

على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها. [14]

وإذا كان الفكر الليبرالي الجديد Neoliberal هو الناظم الجوهري " للعولمة " فإن الليبرالية الجديدة تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها، كأداة ضبط وتنظيم، أي أداة تدخل ولجم على الصعيد القومي وعلى الصعيد العالمي، والفكرة المطروحة حالياً إن الرأسمالية تنشط الآن على المستوى الكوني، مديرة حركة رأس المال، والخدمات والسلع وبالطبع العمل. وهكذا فإن الاقتصاد المعولم يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية، مما يزيد في إمكانات الصراع والتنافس، ويريد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى شركات فوق قومية Trans – Nation ورأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة وبإدارة عالمية. ويبدو أن "العولمة " لم تفقد الدولة القومية الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة، من جانب ثان، ساهم مع العولمة في تقليص وظائف الدولة العسكرية . الأمنية ... إلى حد غير قليل. [15]

ثانياً – ملامح العولمة الاقتصادية:

أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة (الغات).

---

[14] – الدكتور عبد الهادي الرفاعي، الدكتور وليد عامر، سنان علي ديب، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها.

[15] – المصدر السابق، ص 154.

يمكننا تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية كما يلي:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- تنامي دور الشركات متعدية الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار.
- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (والتحول إلى اقتصاد السوق).
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.
- تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).
- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.
- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم،واثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.
- تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

ويهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون تعظيم الأرباح والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى التوسع وذلك عبر استثمار أرباحه والحصول على قروض من أسواق رأس المال. فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد والأزمات الدورية، والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة. ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى وتركز وتمركز رأس المال. [16]

ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أصغر منها عن طريق الشراء أو غير ذلك. كما انه في عملية التوسع تتراكم فوائض مالية لا تجد أحياناً مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه

[16] – لمزيد من المعلومات، يمكن العودة إلى كتاب رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، كارل ماركس.

الفوائض تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة رأس المال. ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـ (العولمة) المالية. [17]

(يتلازم معنى العولمة في مضمار الإنتاج والتبادل: المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني في جوف المفهوم تعيين مكاني جغرافي "الفضاء العالمي برمته"، غير انه ينطوي على تعيين زماني أيضا: حقبة ما بعد الدولة القومية: الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطاراً كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد يستفاد من ذلك أن المنزع الراهن نحو إنفاذ أحكام العولمة، إذ يضع حداً لتلك الحقبة، يدشن لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث . السائدة منذ قرابة خمسة قرون– من مكونات مشهدها، وبالتالي يرسي مداميك ثورة جديدة في التاريخ، ستكون قوتها . هذه المرة . المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية). [18]

وتعد الشركات متعددة الجنسية من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العلمي باتجاه العولمة للأسباب التالية: [19]

1. الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسية، حيث وصل عددها إلى حوالي 40 ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس. وقد بلغت إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسية في عام 1996 نحو 11000 مليار دولار وهذا يشكل 44% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو 23000 مليار دولار. (الوطن العربي 576 مليار).وتسيطر الشركات متعددة لجنسية على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.

---

[17] – أنظر د. محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 18 – 20 كانون الأول 1997، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد229 آذار 1998 ص ص 101 – 102.

[18] – عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 18 – 20 كانون الأول 1997، نشرتها مجلة المستقبل العربي، العدد 229 آذار 1998 ص 91.

[19] – محاضرة ألقاها الدكتور مفيد حلمي حول العولمة – دمشق 1997/12/16.

2. أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسية في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج . من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج . والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.
3. يواكب العولمة الاقتصادية أحياناً كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة اسهم الشركات متعددة الجنسية وكذلك تزايد عدد المصروفين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل 43 مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً.

وأصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي. تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذاك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها إنها تتحكم بعصب السياسة وأعني الاقتصاد.

(.... وهكذا نجد أن العولمة تفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بينما اليوم فالاعتماد هو على تشغيل المال فقط دون مغارم من أي نوع للوصول إلى احتكار الربح: أنها مقولة تلخص إلى حد ما بعودة (شايلوك المرابي اليهودي التاريخي) محملا على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح لسيطرة القوة المتغطرسة، وعودته المدججة بالعلم والتقانة تقلب القاعدة القديمة القائلة: إن القوي يأكل الضعيف: إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول (السريع يأكل البطيء) وسمك القرش المزود بالطاقة النووية ومعطيات الحواسيب وغزو الفضاء يستطيع أن يبتلع الأسماك الأخرى والصيادين الذين يغامرون إلى ابعد من الشاطئ). [20]

الجدير بالملاحظة أن تجد **العولمة الاقتصادية** جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه

[20] – د. علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب، دمشق. أنظر الأسبوع الأدبي العدد رقم 602 الصادر بتاريخ 1998/3/14، ص 19.

المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، فإننا نجدها تضع مختلف القيود لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. في حين اتصف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة، فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين وإلى نيوزيلندا وأستراليا، وجنوب أفريقيا وإلى الكثير من دول العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية وساهمت في الحيلولة دون حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة فيها بسبب البطالة المتفشية وانتشار الفقر والبؤس في تلك المرحلة. [21]

يمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ (العولمة) كما هي محددة أعلاه، أو اقتصاداً دولياً أكثر تكاملاً واندماجاً. ويتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بعدد من الخصائص أهمها:

1 . انهيار نظام بريتون وودز.

2 . تزايد دور وأهمية الشركات متعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي.

3 . تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).

4 . عولمة النشاط الإنتاجي.

5 . عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

6 . تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.

7 . تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

8 . تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.

من أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية، بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد

[21] – أنظر د. محمد الأطرش، العرب والعولمة: المصدر السابق، ص 106.

نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي. مع العلم أن هذا الدور يكون أحياناً غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره عن/على المستويات الوطنية، تصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية.[22]

(وتبقى مسألة في منتهى الأهمية، وهي موقف المجتمعات المختلفة من العولمة، هناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، هناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، ولن يتاح لها النجاح. وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة. وتدرك سلفاً أن العولمة عملية تاريخية حقاً، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمها في صور جديدة. وهذه الاتجاهات برزت في أوروبا وفي فرنسا على وجه الخصوص، من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكي الفرنسي، والذي تبلور بشكل خاص في تقرير الحزب الصادر في 3 نيسان/إبريل عام 1996 بعنوان: (العولمة وأوروبا وفرنسا) وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية، فضلاً عن ذلك، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلي لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها . أبعد من ذلك . تحاول أن تقدم البديل، ولعل ابلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حالياً الكتاب الذي حرره جيري ما ندر وإدوارد سميث عام 1996 وعنوانه: القضية ضد الاقتصاد الكوني ونحو تحول إلى المحلية، وهو يحتوي على أكثر من أربعين دراسة متعمقة).[23]

---

[22] – د. رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1993.

[23] – السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228 شباط 1998، ص 12. 13.

ثالثاً – العولمة الاقتصادية والوطن العربي:

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحدياً خارجياً وخطيراً للبلدان العربية واقتصادياتها. فالوطن العربي مراقب ومهدد في نفس الوقت، يعيش مرحلة من التناحر والتآكل والتهميش فاقداً لأية إستراتيجية اقتصادية سياسية دينامية للدفاع أو للهجوم. أن عمليات الضغط والإضعاف التي تستهدف وطننا العربي من اجل زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد أو (العولمة الاقتصادية). [24]

مازال الجدل قائماً بين ثلاث تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على بلداننا العربية فيرى **التيار الأول** أن العولمة أمر طيب ومفيد على وجه العموم. ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل. بالرغم من أن العولمة ستؤدي حتماً إلى خسارة الدول العربية لبعض سيادتها في توجيه اقتصاداتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار / مؤسسات العولمة الثلاث والولايات المتحدة الأمريكية وبعض رجال الأعمال والتكنوقراط.

أما **التيار الثاني** فهو يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصادات المختلفة آلا أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجديه أهمها أن مكاسبها تطال عدداً قليلاً من الدول عدد سكانها لا تتجاوز 20% من إجمالي سكان العالم. في حين سلبياتها تطال معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها. ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية.

التيار الثالث يرى أن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي، لأنها تسعى إلى تعويض اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها (وبخاصة الصناعات القذرة) من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية مع

---

[24] – أنظر، الهادي مقبول وطاهر حسين وعبد القادر اللاوي، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي – الرهانات والآفاق، أعمال ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط، الإسماعيلية 1996، ص 290.

الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث. وهذا بدورة يؤدي إلى زيادة الأغنياء غناً والفقراء فقراً. يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية التي تعلم درجة الفقر وسوء التغذية والعطالة والأمراض المنتشرة والتبعية، والنهب المستمر لخيرات البلدان العالمثالثية عن طريق الشركات متعددة الجنسية والتبادل التجاري غير المتكافئ.

(جاءت مرحلة العولمة في التطور الرأسمالي العالمي، والتي بدأت بالتمدد والانتشار الواسعين منذ سبعينيات القرن العشرين، لتفرض تحديات إضافية على البلدان العربية، بحكم سعي الدول الرأسمالية المتطورة، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأميركية، لتجاوز أزماتها الاقتصادية البنيوية بكسر كل الحواجز الحمائية أمام سلعها ومنتجاتها ورساميلها وتدخلاتها المتزايدة في الأوضاع الداخلية لبلدان العالم، بما يوفر لها مزيداً من الاختراقات والتمدد على قاعدة عدم التكافؤ، بحيث تتحقق لها ولشركاتها الكبرى مكاسب وأرباح إضافية هائلة. في وقت ازدادت فيه الاقتصادات الضعيفة، كما هو الحال مع بلدان منطقتنا العربية عامة، ضعفاً وتبعيةً، مما فاقم الوضع وزاد من حدة التحديات التي تواجه المساحة العربية الواسعة من المحيط إلى الخليج. كما تراكمت المصاعب والتعثرات أمام عمليات التطور الاقتصادي والمجتمعي في هذه المساحة، وذلك بالرغم من الثروات الهائلة، خاصة في مجال مصادر الطاقة، النفط والغاز الطبيعي، التي تحتويها أرض هذه المنطقة). [25]

رابعاً – أهم نتائج وتداعيات العولمة الاقتصادية في اقتصاديات الدول العربية:

يمكننا تحديد أهم تداعيات ونتائج العولمة الاقتصادية في الدول العربية وفق الآتي:

1. في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية (نمط الإنتاج الرأسمالي، نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي، نمط الإنتاج غير الرأسمالي) فان العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير

[25] – تحديات تواجهها الساحة العربية في عصر العولمة الرأسمالية، دراسة للكاتب والصحفي الفلسطيني داوود تلحمي.

الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.

2. في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية.
3. تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقا في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.
4. ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لان التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن لطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون اقل بكثير من عرض قوة العمل .
5. من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلع الاقتصادي في البلدان العربية، فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني. (حيث يصبح ارتباط قطاع الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط مثلا في البلد ذاته، وهو القطاع الذي يرتبط بدوره بالسوق العالمية للنفط بالمراكز أكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي وفي البلد نفسه).
6. سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثياً للبيئة من المركز إلى الدول العربية والعالمثالثية وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لرأس المال.
7. سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.
8. سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة ، بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.

9. من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي وذلك لان أهمية النفط العربي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط. وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

أدى انتشار نمط الاستهلاك الغربي في البلدان العربية إلى استنفاذ مواردها المالية وتشويه بنية الطلب في هذه البلدان وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشراهتها لاقتناء كل ما هو مستورد وكل ما هو غالي الثمن. فالمظهرية الزائفة والإنفاق التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية متفشية بين الرجال والنساء سواء بالنسبة لشراء آخر صرعات (موضة) الملابس المصنوعة في الغرب أم اقتناء أحدث موديلات السيارات وأجهزة الاتصال وأجهزة (الكمبيوتر) الحاسوب وأدوات التسلية. وتكديس السلع الاستهلاكية الكمالية غالية الثمن في مختلف أركان المنزل. (ونجد في بعض الأسر أن كل فرد فيها يمتلك جهاز كمبيوتر أو جهاز تلفزيون في غرفته وأحياناً هاتف وأجهزة تسليه أخرى).

– أوضاع الدول العربية في ظل العولمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتجارب الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية وهيمنة القطب الواحد، وظهور الرحلة الجديدة من النظام العالمي (العولمة) لابد لنا من التعرف على ما آل إليه الوضع في الوطن العربي:

- فقدت الدول العربية منفردة أو مجتمعة كل أهمية إستراتيجية وتحولت إلى ملعب يتلقى الأهداف.
- فقدت الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة وبخاصة النفط أهميتها وتراجع، بعد تطوير التكنولوجيا التي تؤدي إلى تخفيض مكون الطاقة والمواد الأولية ما يسمى:(Energy and Material Saving Technologies).
- لم تحقق التنمية الشاملة في العقود الأربعة المنصرمة ما كان مأمولا فيه في معظم الدول العربية، بل لقد تراجعت أوضاع عدد من البلدان إلى اقل مما حققته في الستينات من معدلات نمو. وتراجعت الأوضاع في بلدان أخرى نتيجة الحصار المفروض على بعض الدول العربية.

- مازال الفقر والجهل والمرض سمة عدد كبير من السكان في بعض الدول العربية. والفقر لا يخلق الطلب الفعال. لهذا لا تعد أسواق معظم الدول العربية أسواقا كبيرة تغري الشركات المتعدية الجنسية.
- تراجع معونات التنمية الرسمية وهي في طريقها للاختفاء فيما عدا المعونات الإنسانية التي ستقدم في ظروف بالغة القسوة ومؤقتة. وبسبب زيادة التضخم، والبطالة في الدول الصناعية المتقدمة اخذ عدد من المفكرين والسياسيين يندد بما يسمونه تبديد الموارد في الخارج وحجتهم في ذلك فشل التنمية في البلدان النامية رغم كل ما قدمته دول الشمال من معونات. وان الجماهير الفقيرة لم تنل من تلك المعونات إلا الرذاذ في حين استقر الجزء الأعظم في حسابات الفئات الحاكمة لدى البنوك الأجنبية.
- تراجع المصالح العليا للدولة بتعبيرها السياسي أمام المصالح الاقتصادية للشركات متعدية الجنسية المعولمة. وأضحى النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية هو المفتاح إلى الأسواق العالمية بما يحقق الربح للشركات الأمريكية متعدية الجنسية والمعولمة.
- أصبحت الشركات متعدية الجنسية والمعولمة تنظر إلى مجتمعاتنا العربية على أنها مجتمعات عاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً، وأنها لا تستحق البقاء وهي حاليا عبء على البشرية يمكن أن تعرقل تقدمها الذي يحكمه دائماً قانون (البقاء للأصلح)، وبالتالي يجب إسقاط البلاد التي تعيش رغم كل المساعدات في حال فقر الأغلبية من سكانها، من حساب هذه الشركات، وان تترك وشأنها ولا تمنح أي معونات تنمية اكتفاء بالمنح الإنسانية في الظروف الاستثنائية.

في ظل **العولمة الاقتصادية** يمرُّ الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول العربية اليوم في مسارات اقتصادية، يصعب التنبؤ بتطورها وكذلك بتأثيراتها الاجتماعية والسياسية. حتى لو كانت ذروة الأزمة المالية الحالية قد مرت فمن المشكوك فيه أن تكون قد انقضت ذروة الأزمة الاقتصادية الحقيقية، بحيث إن مؤشرات مختلفة كالبطالة والفقر وسوء التغذية في الدول النامية والدول العربية قد تزداد سوءاً مرة أخرى.

خامساً – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصادات الدول العربية:

في ظل العولمة ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة في الوطن العربي لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل هيئه المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات متعدية الجنسية حتى تستثمر في الدول العربية. (وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقاة على الدولة في الدول العربية وغيرها أضحت مجرد إدارة للازمة أو سياسة إدارة الأزمات. ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير من وجهة النظر الرأسمالية، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر، أو الذي يمكن استثماره، في عملية توسيع النظام الإنتاجي. وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية، ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام الرأسمالي العالمي بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية). [26]

كان من أهم نتائج العولمة الاقتصادية ظهور الأزمة المالية العالمية ممثلة بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وإفلاس بعض المصارف الأمريكية الكبرى، ثم وصلت إلى هذه الأزمة إلى أوروبا وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، لا تزال تعصف بالاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الأوروبية، حتى يومنا هذا. لنتائج العولمة تأثيرات متعاكسة في اقتصادات الدول العربية. فمن جهة يتوقع أن يتراجع التضخم بسبب انخفاض أسعار السلع والعقارات، ومن جهة أخرى يتوقع انخفاض الاستثمارات ويؤثر النشاط الاقتصادي سلباً في معدلات النمو وربما يؤدي إلى رفع معدلات البطالة. وقد غيرت نتائج العولمة نوع التحديات التي يواجهها اقتصاد بعض الدول العربية. في منتصف 2008 كان التضخم هو التهديد الرئيس للاستقرار الاقتصادي فيها، أمَّا في منتصف 2009 فأصبح أكبر تحد لها يكمن في محاولات وقف

---

[26] – بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 18 – 20 كانون الأول 1997، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد229 آذار 1998 ص 89.

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وتضررت الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة في المجالات الآتية:

- وانخفاض قيمة الممتلكات المستثمرة في الخارج.
- زادت عائدات تصدير النفط بسبب الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط.
- سجل الفائض المالي في السنوات الخمس الأخيرة في الحساب الجاري لهذه الدول ما يزيد على 900 مليار دولار.
- خُصصت مبالغ كبيرة من هذه الفوائض لشراء ممتلكات وعقارات مختلفة في أنحاء العالم، نفذ هذا النشاط في معظمه صناديق مالية حكومية.
- حسب أكثر التقديرات اعتدالاً، كان مقدار الممتلكات الأجنبية للصناديق الاستثمارية السيادية لهذه الدول في نهاية 2008 نحو 1.2 تريليون دولار، واليوم يصل إلى أكثر من 2 تريليون دولار.
- تقدر نسبة التآكل المخمن للقيمة العامة الذي تعرضت له الممتلكات الأجنبية للصناديق السيادية للدول العربية النفطية منذ أيلول 2008 من 15 إلى 25 في المائة.
- ظهور بعض الانهيارات والأخطار في الأسواق المالية للدول العربية النفطية.

يؤثر تراجع أو تذبذب الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط تأثيرا غير مباشر في اقتصادات الدول العربية غير النفطية (مثل الأردن ولبنان واليمن والسودان)، أو دول منتجة للنفط لكن بكميات أقل (تونس مصر وسورية)، التي تعتمد على تحويلات العاملين في الدول النفطية إلى دولهم. كما تراجع بقدر ما إسهام الدول العربية النفطية في اقتصادات الدول العربية الأخرى، ولا سيما تمويل المشروعات الاستثمارية بسبب الأزمة الاقتصادية.

أظهر مسح للشركات العاملة في الشرق الأوسط أن إمارة دبي بدولة الإمارات ومصر والأردن ستكون الأشد تضرراً في المنطقة من جراء تداعيات العولمة الاقتصادية. وستكون إمارة دبي الأكثر تضرراً من جراء تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي نظراً إلى أنَّ صناعة السياحة في الإمارة التي تزهو بامتلاك أفخر الفنادق في العالم ستعاني بشدة نتيجة تقلص أعداد السياح.

فيما ستكون السعودية وسلطنة عمان والبحرين وقطر أقل تأثراً بتداعيات العولمة.

1 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة:

كان أثر العولمة الاقتصادية حاداً وسريعاً في إمارة دبي بسبب الأزمة المالية العالمية، ومنها تأثرت باقي المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتمد على إيرادات النفط بنسبة 39.5% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2008. وحدثت خسائر ضخمة في صندوق أبو ظبي السيادي وخسرت بعض الشركات العقارية. ومنذ اندلاع الأزمة أحجمت معظم البنوك عن تقديم القروض وأدىَّ ذلك إلى إقدام الشركات على تسريح أعداد كبيرة من العاملين والعقبة الرئيسية في اقتصاد دبي هي عدم ارتباط النمو بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية وإنما بقطاع الخدمات ومنها الخدمات المالية المرتبطة بالبورصات العالمية والعقارات. في الوقت نفسه، قال تقرير إعلامي إنَّ حكومة الإمارات ستضخ سيولة في بنك الإمارات للتنمية الجديد الذي سيستحوذ بدوره على شركتي الإقراض الإسلامي المتعثرتين أملاكاً وتمويلاتٍ. [27]

وكان عضو في المجلس الحاكم بإمارة دبي قد أعلن أن الديون السيادية لدبي تبلغ 10 مليارات دولار في حين تبلغ ديون الشركات المرتبطة بحكومة الإمارة 70 مليار دولار، وإن الحكومة قادرة على الوفاء بهذه الالتزامات. وقال محمد العبار الذي يرأس أيضا شركة إعمار العقارية إن دبي تعمل على ترشيد الإنفاق ودمج نشاطات في مواجهة الأزمة العالمية. وأكد العبار أن الحكومة قادرة على الوفاء بكل الالتزامات ومستعدة للتدخل بمساعدة الشركات التي تملك الحكومة حصصاً فيها إذا اقتضى الأمر، مشيراً إلى أن إمارة دبي لديها أصول حكومية بقيمة 90 مليار دولار، وأصول تخص الشركات التي تملك فيها الإمارة حصصاً تبلغ 260 مليار دولار.

2 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد دولة الكويت:

وفى الكويت، ذكرت صحيفة القبس أن الهيئة العامة للاستثمار التي تدير أصول الدولة سحبت نحو مليار دينار أي 3.66 مليار دولار من الخارج لتعزيز الاستثمار في الداخل. وقالت الصحيفة في تقرير لم تنسبه إلى مصدر

---

[27] – أنظر، الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2012، ص ص 125 – 139.

معين، إن الهيئة تعيد جزءًا من أرصدتها إلى الوطن في إطار سعيها لتكوين محفظة حكومية للاستثمار في البورصة المحلية التي تضررت من جراء الأزمة المالية العالمية.) [28]

تعدُّ الكويت والإمارات من أكثر الدول الخليجية تأثراً بتداعيات العولمة الاقتصادية، وذلك لانفتاحهما المالي على أسواق المال العالمية. وتوالت خسائر البنوك الكويتية وأعلن بنك الخليج وهو رابع أكبر بنك كويتي عن خسائر مقدارها 1.29 مليار دولار في نهاية 2008، وعلق البنك المركزي الكويتي تداول أسهم بنك الخليج في البورصة منذ تشرين الأول 2008، وكذلك أعلن ثاني بنك في الكويت عن خسائر بلغت 883.4 مليون دولار عام 2008، كما أعلنت شركة الصالحية العقارية عن خسائر بلغت 122 مليون دولار. وقد وضعت الحكومة الكويتية خطة لإنقاذ القطاع المالي الذي يعاني من ديون بلغت خمس مليارات دينار كويتي. في حين حقق الاقتصاد الكويتي في عام 2008 معدل نمو اقتصادي بنسبة 5%، ومن المقدر أن يتراجع أكثر مستقبلاً.

3 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد المملكة العربية السعودية:

منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية كإحدى أهم نتائج **العولمة الاقتصادية** اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي خطوات عملية لزيادة السيولة في المصارف بنسبة 110% بدءاً من تشرين الثاني 2008، واتبعت البنوك سياسة حذرة في منح الائتمان وابتعدت عن المخاطر. وتسعى الحكومة السعودية للتوسع في الإنفاق الرأسمالي عن طريق صندوق الاستثمارات العامة بصفته هيئة حكومية للتنمية بعد أن مُنح صلاحيات أوسع في زيادة سقف الإقراض الممنوح إلى 40% من قيمة أي مشروع، ورفع قيمة القرض الذي يموله الصندوق إلى خمس مليارات ريال سعودي، وزيادة مدة السداد إلى 20 عاماً، ودفع 30% للمقاولين سلفاً عن المشاريع المنفذة. وتسعى المملكة العربية السعودية إلى ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والنشاطات الحقيقية والأساسية كاتجاه أساسي لعلاج الأزمة المالية. ومشكلة الاقتصاد السعودي الحقيقية هي اعتماده الكلي على صادرات النفط والصناعات البتروكيماوية. يعتمد الاقتصاد السعودي على

[28] – د. سيد كاسب، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها مستقبلاً، بحث مقدم إلى كلية الهندسة– جامعة القاهرة – قسم القوى الميكانيكية.

الصادرات النفطية ومشتقاته الكيميائية . صناعة البتروكيماويات التي توفر 95% من الدخل القومي العام، وينتج القطاع الخاص السعودي 5% من إجمالي الناتج المحلي.

4 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد دولة قطر:

يمكننا القول: إنَّ قطر لم تتأثر كثيراً بتداعيات **العولمة الاقتصادية، كما لم تتأثر** إيراداتها النفطية لأنها تعوض ذلك عن طريق ضخ الغاز المسال للخارج. وقد حقق الاقتصاد القطري نمواً اقتصادياً خلال مدة سبع سنوات متتالية معدلات مرتفعة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 16% في السنوات الماضية، وهو الأعلى عربياً. في حين وصل معدل التضخم إلى 15%، وتحقق الميزانية العامة فائضاً يزيد على 2 مليار دولار أحياناً.

5 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية الجزائرية:

كان تأثير **العولمة الاقتصادية** في الاقتصاد الجزائري والبورصة الجزائرية ضعيفاً، ويكاد يكون معدوماً لأن السلطات المالية الجزائرية لم تهتم بالبورصة كثيراً. يحقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو اقتصادي بنسبة تصل إلى أكثر من 6% سنوياً. كما شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الماضية نمواً في القطاعات غير النفطية.

6 – أثر العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الليبي:

لم يتأثر **الاقتصاد الليبي** بتداعيات **العولمة الاقتصادية**، أهمها:

- معظم الاستثمارات الليبية في الخارج موضوعة في شكل سيولة وودائع كان تأثرها بالأزمة المالية العالمية ضعيفاً،
- ما زالت سوق الأوراق المالية حديثة في ليبيا.
- يحقق الاقتصاد الليبي معدل نمو اقتصادي بنسب جيدة بسبب إيرادات تصدير النفط.
- ارتفع معدل التضخم بشكل واضح،
- تأثرت ليبيا من انخفاض أسعار لأنه يؤمن النفط الليبي نسبة عالية جداً من الدخل القومي قد تصل إلى 98% .

7 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية:

تأثر الاقتصاد الأردني بتداعيات **العولمة الاقتصادية** والأزمة الاقتصادية العالمية بشكل سريع خلال عام 2008 من خلال:

- تراجع مؤشر البورصة الأردنية التي شهدت انخفاضاً شديداً،
- انخفاض عائدات السياحة وتجارة الجملة والتجزئة،
- شهدت تحويلات الأردنيين وخاصة في الخليج انخفاضاً ملحوظاً مع توقع فقدان عدد من العاملين في الخارج لوظائفهم خاصة في دول الخليج.
- ارتفع معدل التضخم في المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة عالية،

وبهدف مواجهة ذلك قامت الحكومة الأردنية بضمان الودائع جميعها في البنوك الأردنية حتى نهاية عام 2009، وذلك للحفاظ على السيولة الموجودة في البنوك، واتخذ البنك المركزي الأردني عدة إجراءات لضمان توفير السيولة، منها تخفيض أسعار الفائدة بواقع نقطة مستوية واحدة لجذب المزيد من الاستثمارات. ويعدُّ الاقتصاد الأردني اقتصاداً خدمياً.

8 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية اللبنانية:

كانت نتائج وتداعيات **العولمة الاقتصادية** والأزمة الاقتصادية العالمية في لبنان على خلاف المتوقع، حيث ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي إلى أكثر من 25 مليار دولار في نهاية آب 2008، كما زادت الودائع المصرفية بمقدار 15.6 مليار دولار خلال سبعة الأشهر الأولى من عام 2009، وشهد لبنان إقبالاً سياحياً واستمر النشاط العقاري وحركة البناء وزادت الأسعار بنسبة 20% في غالبية المناطق، مع حدوث انخفاض طفيف في تحويلات العاملين في دول الخليج العربي.

9 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد المملكة المغربية:

متأثراً بتداعيات **العولمة الاقتصادية** والأزمة الاقتصادية العالمية:

- خسر الاقتصاد المغربي أكثر من 70 ألف وظيفة في قطاع النسيج،
- سجلت صادرت الفوسفات تراجعاً كبيراً مما أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري،
- تفاقمت مشكلة البطالة التي وصلت إلى أكثر من 15.0%،
- تراجعت الاستثمارات الأجنبية.
- تراجعت تحويلات العاملين في الخارج،
- انخفض احتياطي العملة الصعبة في المغرب.

في حين يحقق المغرب معدل نمو اقتصادي بنسب مقبولة.

10 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية التونسية:

بهدف مواجهة تداعيات **العولمة الاقتصادية** والأزمة الاقتصادية العالمية اتخذت السلطات التونسية عدداً من الإجراءات تمثلت:

- عدم اللجوء إلى الأسواق الخارجية للاقتراض،
- تشجيع المؤسسات التونسية على توفير الموارد المالية في إطار الاعتماد الثنائي ومتعدد الأطراف.
- وضع خطة تنشيطية بمبلغ 570 مليون دولار لمساعدة الشركات المتضررة من الأزمة المالية. يحقق الاقتصاد التونسي معدل نمو اقتصادي ضعيف.

11 – أثر العولمة الاقتصادية في اقتصاد الجمهورية العربية السورية:

كان تأثر الاقتصاد السوري بتداعيات **العولمة الاقتصادية** والأزمة الاقتصادية العالمية ضعيفاً ولم يكن تأثراً مباشراً كونه اقتصاداً محدودَ الاندماج في السوق العالمية:

- تراجع حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات،
- تراجع حجم الاستثمارات،
- تراجع حجم تحويلات المغتربين،
- تذبذب أسعار العملات الرئيسية، مما أدى إلى تقلص حجم السيولة،
- انخفاض الطلب على البضائع.
- يحقق الاقتصاد السوري معدل نمو اقتصادي بنسبة مقبولة.
- يصل معدل التضخم في سورية إلى نسبة 15% تقريباً.

المشكلة الرئيسة للاقتصاد السوري لا تتصل بتداعيات **العولمة الاقتصادية** والأزمة الاقتصادية العالمية بل هي كامنة في تضاؤل احتياطي النفط وتراجع إنتاجه وتصديره.

سادساً – كيف تواجه الدول العربية العولمة الاقتصادية:

ينظر العالم إلينا اليوم كأمة عربية واحدة لها حضارة عريقة ورغبة في بناء مستقبل أجيالها. ولابد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأمريكية والأفريقية والآسيوية والاميركالاتينية بدلاً من تكريس السياسات القطرية الضيقة. ولابد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة)،

ونحن نقترب من الألفية الثالثة للميلاد. ويمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بوساطتها يمكن مواجهة العولمة:

1. دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.
2. قيام سوق عربية لرأس المال وحركته في إطار الوطن العربي، وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.
3. حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الدول العربية. إضافة إلى حرية التملك والإرث.
4. توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.
5. خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها. وهذا يتطلب خلية استشارية تضم الخبراء العرب تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية. ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور هام في إنجاز مثل هذا الأمر.
6. لابد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام السوق العربية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية[29].
7. وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الإستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.
8. الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

كما تتطلب المواجهة مع العولمة الرأسمالية والعدوانية الأميركية التي تسّيرها:

- تصليب الأوضاع الداخلية العربية وضمان توجهها التكاملي والوحدوي،

[29] – أنظر علي علي حبيش، المصدر السابق.

- تجميع كافة القوى الداعية إلى عولمة بديلة (العالمية) على مستوى العالم كله،
- عالمية مناهضة للاستعمار المعولم الجديد ونظامه الاقتصادي الاستغلالي والعدواني،
- عالمية تتعاضد فيها جهود كل القوى والشعوب والبلدان الساعية إلى نظام عالمي منصف ومتكافئ يحترم كل إنسان ويتفاعل مع كل الثقافات والإسهامات البشرية في بناء عالم آخر، عالم العدالة والحرية الحقيقية والازدهار الكامل لطاقات وإمكانيات كل الشعوب وكل مواطنيها. [30]

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درساً هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية والدول العربية خاصة. إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح، واعتمد على إمكاناته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح بنى اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني فاضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى، عالم التقانة والمعلوماتية، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ. لذلك يتوجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية التي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر.

ولا بد من بناء مؤسسات وطنية وأجهزة دولة منزهة إلى أكبر مدى ممكن عن مساوئ التبعية والاستبداد والفساد، المساوئ التي تقف دائماً عقبة أمام تنمية وتطور الدول العربية وتأمين استقلالها الفعلي. الأمر الذي يتطلب: [31]

- رقابة شعبية دائمة على مؤسسات الدولة.

---

[30] – تحديات تواجهها الساحة العربية في عصر العولمة الرأسمالية، دراسة للكاتب والصحفي الفلسطيني داوود تلحمي.

[31] – المصدر السابق

- ضمان عمليات الانتخابات النزيه على كافة المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية.
- ضمان المحاسبة الشعبية المتواصلة.
- ضمان حرية التعبير وازدهار وسائل إعلام حرة ومنفتحة على كل التيارات الشعبية ومستقلة عن السلطة التنفيذية والنفوذ الأجنبي.
- المشاركة الشعبية الواسعة في القرارات المصيرية والرقابة الدائمة على السلطة التنفيذية ومختلف مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بتدعيم مؤسسات المجتمع المدني.
- ينبغي الحرص على تفادي المطبّات المتضمنة في الدعوات الخارجية الخبيثة والمنافقة لبناء أنظمة تسمى ديمقراطية، لكنها في الواقع أنظمة تابعة وخاضعة للنفوذ الخارجي.
- الالتزام الصارم بتطلعات وإرادة الشعب، من خلال آليات ديمقراطية مصانة ومضمونة في القانون وفي الممارسة.
- الالتزام الصارم بمحاربة كافة مظاهر الفساد التي يجري تشجيعها من قبل الدول الرأسمالية القوية لربط النخب الحاكمة في هذه البلدان بهذه الدول.
- الدفاع عن المصالح الحقيقية للشعوب.

إذاً لا بد أن يتم التمييز بصفاء عقل عربي واحد موحد في رؤيته وفهمه للأمور فهماً علمياً وموضوعياً بعيداً عن التعصب من جهة، وعن التجرد من القيم والمبادئ الروحية والأخلاقية من جهة ثانية، بين العولمة المراد شيوعها بصيغتها الأمريكية وما تنطوي عليه من انحرافات خطيرة، وبين عالمية تسعى إلى إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية.

من هنا تبدو أهمية مواصلة العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية البينية العربية، سعياً للوصول إلى تجمع أو تجمعات اقتصادية – سياسية ذات قدرة على مواجهة الاقتصادات القوية في العالم، في مرحلة العولمة والاجتياحات التجارية لمختلف مناطق العالم من قبل الكيانات الأقوى اقتصادياً. وفي ظل فشل محاولات الوحدة السياسية منذ أواسط القرن العشرين، وغياب الاندفاع نحو تجارب وحدوية جادة بعد ذلك، باستثناء تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في بداية السبعينات والتجربة اليمنية في مطلع

التسعينيات الماضية، فإن مدخل العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية البينية العربية يتطلب استحداث شكل من أشكال السوق المشتركة، لمواجهة اتفاقات مناطق "التجارة الحرة" التي تحاول الولايات المتحدة الأميركية فرضها على بلدان المنطقة، كل على حدة، لتكريس هيمنتها الاقتصادية، وبالتالي السياسية، عليها.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق